

خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة اجتماع المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط بقصر المامونية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أيها السادة :

مما يبعث في نفسنا المسرة والابتهاج أن يعقد المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط الاجتماع الأول الذي سيشرع بعده في ممارسة ما أسند اليه دستور البلاد من مهام جليلة. ولئن كان سرورنا عظيما بان نرى احدى المؤسسات التي نعلق عليها أكبر الآمال تأخذ منذ اليوم بحظها من مجهود الأمة الى جانب غيرها من المؤسسات. فإن مما يقوي هذا السرور أن نجيء اليوم تلبية لما يفرضه علينا الدستور من واجب رئاسة المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط لنباشر اتصالا بكم في نطاق هذه المؤسسة ونشاطركم أعمالكم في هذا الاجتماع بعرض نص المخطط الذي أعددناه تيسيرا لأعمالكم والاتجاه الذي يتجلى من خلاله والدعائم التي يرتكز عليها هذا الاتجاه.

أيها السادة :

لقد أسند الدستور الى المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط وضع مشروع التخطيط وتحديد مبلغ النفقات اللازمة لانجازه، فعليكم ان تعكفوا على دراسة النص الموضوع بين أيديكم وتمعنوا النظر فيه، فإذا تبين لكم خلال دراستكم له ما يستوجب التعديل والتحوير، فإن في وسعكم أن تتناولوه بما ترونه صالحا من تبديل أو تغيير بيد أن نتيجة أعمالكم لا يمكن أن تعرض على البرلمان للمصادقة عليها إلا بعد أن تظفر بموافقة المجلس الوزاري حسبما تنص على ذلك أحكام الدستور. فالعمل المنوط بالمجلس الأعلى عمل على جانب كبير من الأهمية، فليس وضع التخطيط وتحديد النفقات اللازمة لانجازه بالعمل اليسير وانما هو عمل يتطلب منكم أن تستعملوا الروية والتفكير وتتدبروا عواقب ما يستقر عليه الرأي وينتهي اليه النظر. ذلك ان نفقات التجهيز لا يصوت البرلمان بقبولها الا مرة واحدة ويستمر مفعول هذه المصادقة طيلة مدة التخطيط، فمن شأن مقرراتكم بعد النظر فيها من طرف المجلس الوزاري ومصادقة البرلمان عليها ان يترتب عنها تحديد نفقات التجهيز في ميزانيات السنوات الثلاث المقبلة وسيكون ولاريب لهذا التحديد تأثيره البين في الحياة الاقتصادية.

أيها السادة :

ان المشاكل التي سيكون على المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط ان يعكف على دراستها مشاكل دقيقة، فالحالة الاقتصادية للبلاد ليست من الازدهار بحيث تدعو الى كامل الارتياح فلم يتقدم الانتاج الداخلي خلال السنوات العشر الأخيرة الا تقدمًا تبلغ نسبته السنوية 1،6 في المئة، بينما تزايد عدد السكان تزايداً سنوياً بنسبة 3 في المائة، فاختلال التوازن بين سير الانتاج وبين ارتفاع عدد السكان يعني أننا نعيش فترة دقيقة من

حياتنا وان مستوى المعيشة تكتنفه الأخطار، ومن جهة أخرى فان نفقات الدولة عظمت منذ الاستقلال وأصبحت مواردنا لا تكفي لمواجهة التكالف وبالاضافة الى هذا فان أموالنا الخارجية أخذت منذ بضع سنين تتضاءل ووسائل الأداء بالعملة الصعبة تقل وتضعف حتى أصبح لزاما علينا ان نواجه الحالة بما تتطلبه من جد وصرامة. ولقد فرضت علينا قلة الامكانيات ان نحصي الميادين التي ينبغي أن تنال الأسبقية في التخطيط كما فرضت علينا رغبتنا الأكيدة في الانجاز والتحقيق ان نختار المجالات التي تستطيع جهودنا فيها ان تؤتى أحسن الثمرات بخلق ازدهار يمتد الى مختلف الأقاليم وينتظمها ولا ينحصر في جهة معينة من البلاد دون سائر الجهات وهذه الميادين التي قصرنا عليها الاختيار وأوليناها الأسبقية هي الفلاحة والسياحة وتكوين الاطارات.

أيها السادة :

ان تنمية الانتاج الفلاحي لضرورة حتمية إذ بفضل هذه التنمية يتحقق ضمان التقدمية للمواطنين، ومن المعلوم ان الأحوال الطبيعية للبلاد كثيرا ما تعتريها تقلبات جوية فيترتب عن أدنى حادث من حوادث الطقس عجز في موارد التغذية لا يمكن سده الا بواسطة استيرادات تكلف نفقات باهضة لأن سبعين في المئة من مواطنينا يستمدون وسائل عيشهم من الفلاحة.

ولقد حدانا حرصنا على هذه التنمية الى أن نعيد النظر في الأجهزة التي لها اتصال بوزارة الفلاحة، فأصدرنا أوامرنا بتنظيم هذه الوزارة تنظيما جديدا أقوى فعالية وأكثر نفعا، واننا لنأمل من وراء هذا التنظيم تطورا في الأوضاع الفلاحية يساعد على ضمان العيش للفلاح وأسرته، ويكفل للمجتمع حصيلة يمكن استهلاكها وتصديرها. وغير خاف عنكم ما نوليه للانعاش الوطني من اهتمام ومانيط به من آمال وليس اهتمامنا به قائما على كونه وسيلة تقنية للعمل فحسب ولكنه قائم على وجوب اتخاذه فكرة انسانية يجب ان يتشبع بها كل مواطن لتكون له الرغبة في بذل المجهود المفيد والعمل باخلاص لخدمة الصالح العام والسعي في ان واحد لاقتطاف ثمرات كده واجتهاده.

واملنا وطيد ان نوفر من مجموع التنمية الفلاحية والانعاش الوطني الشغل لليد العاملة ونقوي الدخل الفلاحي ونخلق للفلاح قدرة شراء واقتناء أشد وأعظم ونوسّع بهذا كله السوق الداخلية الكفيلة بالمساعدة على تصنيع البلاد.

ولئن اعتبرنا السياحة من الميادين التي ينبغي ان تحظى بالأسبقية فلأن بلادنا بلاد تتوفر على مؤهلات طبيعية تستهوي السائح الذي ينشد الراحة والاستجمام والمعرفة والاستجلاء، وبديهي ان تكون هذه المؤهلات معززة بتجهيز مستوف لجميع الوسائل التي يرغب فيها الوافدون، فإذا كفلنا هذه الوسائل واوجدنا أسباب الترغيب في زيارة بلادنا امكننا ان نستفيد من السياحة التي أصبحت ظاهرة عالمية — ما تستفيده الأقطار السياحية وذلك بالحصول على منافع مادية وأدبية كجلب العملة الصعبة الى بلادنا وتيسير أسباب التعارف والتقارب بين شعبنا وغيره من الشعوب.

أما الميدان الثالث الذي حرصنا على أن ينال الأسبقية فهو تكوين الاطارات، فلقد سبق لنا في غير ما مناسبة ان صرحنا بما لهذا الجانب من أهمية معربين عن رغبتنا في تقوية هذا التكوين علما حقا بان بلادنا في حاجة أكيدة الى مختلف الاطارات، وبالأخص منها الاطارات التي تتوفر على معرفة فنية واقتناعا منا بضرورة تحقيق نهضة هذه البلاد وازدهارها على أيدي ابنائها البررة، وقد أبينا إلا أن يبرز مشروع التخطيط الذي ستنقطعون الى دراسته واستيعابه المجهود الخاص الذي نعتزم القيام به في هذا المضمار.

أيها السادة :

ان اختيارنا لتنمية الانتاج الفلاحي وازدهار السياحة وتكوين الاطارات ومنح هذه الأهداف الاسبقية لا ينبغي أن يفهم منها اننا صرفنا النظر عن المهام التي اعتادت الدولة ان تضطلع بها، فالدولة مازالت على استعداد فيما يخص الصناعة للقيام بالمهام المنوطة بها تاوة مباشرة وعلى انفراد وأحيانا بتعاون صادق مع الراغبين في التعاون معها في هذا الشأن، وجدير بالذكر ان المجال مفتوح أمام القطاع الخاص وليس في نيتنا أن نحرم هذا القطاع المعروف بحيويته من وسائل العمل، ويكفي ان تكون المؤسسات الخصوصية سليمة تعمل في إطار يتلاءم ومطامحنا ويراعي مصالح الأمة لتظفر من الدولة بالارشاد والتشجيع والكفالة.

أما التجهيز الأساسي الذي هو دعامة الاقتصاد ونعني بذلك الطرق والموانيء والسكك الحديدية والمواصلات والطاقة فان الدولة ستواصل أعمالها بشأنه تتميما واحداثا آخذة بعين الاعتبار المشاريع ذات الفائدة المحققة والدخل الثابت، وستواصل الدولة مجهودها الرامي الى تعليم أكثر عدد ممكن من التلاميذ تعليما يلقن الطفل المغربي ما يجب عليه ان يعلمه من شؤون دينه وبلاده كما يلقن الشباب المعرفة التي يقتضيها العصر الذي نعيش فيه.

ان التخطيط ليس غاية في حد ذاته وانما هو وسيلة من وسائل العمل للوصول الى غاية معينة، تتلخص في الحصول على نمو مطرد، واكساب العملة قوة واستقراراً، ولن يتأتى ادراك هذه الغاية الا اذا اجتمعت الكلمة حول مخطط يتسم بطابعنا الخاص وتضافرت الارادات الحية في البلاد لتحقيق ما نتطلع إليه من رقي شامل ينتظم الميادين الاقتصادية والاجتماعية في كل جهة من جهات المملكة.

بيد انه مهما كانت المشاريع التي تعد الحكومة، والوسائل التي تيسرها لتحقيقها فان الازدهار المنشود، والانماء المقصود، لن يؤتيا قطوفهما الدانية الا إذا كانت جميع طبقات الامة ولا سيما منظماتها الوطنية مقتنعة بجدوى تلك المشاريع وفعاليتها، متحمسة لانجازها وتنفيذها، مولية إياها ما يجب لها من التقدير والاعتبار، ولهذا فنحن نهيب بالأمة بعدما تقع مناقشة التصميم الثلاثي من طرف نوابها ومستشاريها وتقع المصادقة عليه، أن تجعله قبلة أنظارها، ومحط آمالها، وتيسر بتحمسها له تحقيقه الذي سيخلق لها الازدهار ويوفر لها الرخاء، كما نهيب بها أن تعززه عن طريق المبادرات الفردية — باعمال ايجابية ومشاريع بناءة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، موقنة بأنها ستجد التشجيع الكافي والاسناد اللازم من طرف الحكومة ومؤسساتها، ومما لامراء فيه أن تآزر الشعب والحكومة وسيرهما المتوازي نحو أهداف واحدة كفيل بتذليل الصعاب وبلوغ المرام.

نسأل الله العلي القدير أن يلهمكم السداد والرشاد وأنتم تضعون هذا التصميم في قالبه النهائي، ويوفقنا جميعا فيما نعمل له من خير الأمة وصلاحها، انه ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ألقي بالرباط

الاثنين 16 شعبان 1384 — 21 دجنبر 1964